

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

قراءة قانونية تحليلية لقوانين الاعلام الجزائرية 2023

المكاسب والتحديات للمشهد الاعلامي الجزائري

بشرى مداسي *

جامعة الجزائر 3 كلية علوم الاعلام والاتصال

bouchrahouda@live.fr

تاريخ النشر: 2025/09/01

تاريخ القبول: 2025/07/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/06/04

* المؤلف المرسل

الملخص:

من خلال هذه الدراسة القانونية طمحنا الى بناء مقال شامل يعرض الجوانب المختلفة لقوانين الإعلام الجزائرية 2023، وتحليلها والتطرق الى اهم النقاط التي تميز بها كل من قوانين الاعلام الجزائرية الحديثة والمشهد الاعلامي الجزائري ، و قمنا بتقديم تحليل متوازن حول المكاسب والتحديات التي يواجهها المشهد الاعلامي الجزائري التشريعي والقانوني .وبالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وتحليل المواد القانونية قمنا بذكر الجديد التي جاءت به هذه القوانين فيما يخص تكريس مبادئ حرية التعبير ، والغموض الذي يصف بعض مصطلحات مواده والموجودة في القوانين الصادرة في سنة 2023.

فمن المكاسب التي جاءت بها هذه القوانين على سبيل الذكر تنظيم الصحافة الرقمية والالكترونية وتكريس الحق في الاعلام وحرية التعبير ، لكن هذه القوانين لا تزال تواجه تحديات من بينها توضيح موادها وان تفعل المؤسسات التي جاءت بها ، لضمان تضمن الممارسة الكاملة للحقوق والحريات وتعزز المهنة في مجال الإعلام وتكرس آليات الضبط الكلمات المفتاحية : قراءة تحليلية قانونية، القانون ، قانون الاعلام ، قوانين الاعلام الجزائرية 2023 ، المكاسب والتحديات، المشهد الاعلامي الجزائري

Abstract: Through this legal study, we aimed to construct a comprehensive article that presents the various aspects of Algeria's 2023 media laws, analyzes them, and highlights the key features of both the modern Algerian media laws and the Algerian media landscape. We offered a balanced analysis of the gains and challenges facing the Algerian legislative and legal media scene. Relying on the descriptive analytical method and legal text analysis, we identified the novelties introduced by these laws, particularly in terms of enshrining the principles of freedom of expression, as well as the ambiguity characterizing certain terms and provisions included in the 2023 legislation. Among the notable gains of these laws are the regulation of digital and electronic journalism, the consolidation of the right to information, and the promotion of freedom of expression. However, these laws still face challenges, including the need to clarify their provisions and activate the institutions they introduced, in order to ensure the full exercise of rights and freedoms, enhance professionalism in the media field, and establish effective regulatory mechanisms.

Keywords: Legal analytical review, law, media law, Algerian media laws 2023, gains and challenges, Algerian media landscape.

مقدمة:

ان ضرورة إرساء قواعد قانونية تحكم وتنظم للمشاهد الإعلامي حيث تضمن التوازن بين الحرية والمسؤولية وتتطابق مع أحكام الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر يعتبر من بين الخطوات التي قطعها التشريع الجزائري في المجال الاعلامي .

ولا يمكن للإعلام أن يواجه تحديات التكنولوجيا الاتصالية والتدفق الإعلامي وتعميم الوصول إلى المعلومات والاتصال دون قانون منظم لأساليب عمل المنظومة الإعلامية من خلال إرساء قواعد قانونية جديدة توازن بين الحرية والمسؤولية واخلاقيات المهنة الصحفية وتتطابق مع أحكام الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر. ومن خلال النظرة السريعة لقانون المتعلق بالإعلام 2023 يجد انه يهدف الى تكريس حرية الصحافة وتعددتها واستقلالها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة وحمايتها من جميع أشكال الانحراف.

1- الاشكالية : من خلال كل ذلك نطرح سؤال رئيسي هو : كيف نظمت قوانين الاعلام الجزائرية الصادرة في سنة 2023 النشاط الاعلامي الجزائري ؟ وبما تميز المشهد الاعلامي وواقعه وتحدياته ومكتسباته بعد صدور قوانين الاعلام 2023؟

2- التساؤلات : من خلال التساؤل الرئيسي للإشكالية نطرح تساؤلات فرعية كالتالي :

1- كيف تطور المشهد الإعلامي التشريعي في الجزائر و ما أهمية وأهداف وضع قوانين الإعلام 2023؟

2- هل وضع قانون جديد للتعامل مع التحديات التكنولوجية الحديثة الصحافة الالكترونية والسمعية البصرية هو الدافع لظهور قوانين الاعلام 2023؟

3- ما هي الضوابط القانونية الجديدة التي نص عليها قانون الصحافة المكتوبة و الالكترونية والسمعية البصرية؟

3-منهج الدراسة : يعتبر المنهج مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف¹ ، كما انه استخدامه يسمح بالتأكد من درجة موضوعية البحث التي تشكل الدور الأول بل المهمة الأولى للمنهجية العلمية². طبيعة المشكلة المطروحة حول تنظيم قوانين الاعلام الجزائرية الصادرة في سنة 2023 للنشاط الاعلامي الجزائري ، وبما تميز المشهد الاعلامي وواقعه وتحدياته ومكتسباته بعد صدور قوانين الاعلام 2023 ، استدعت استخدام المنهج الوصفي التحليلي بحيث تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تهدف أساسا للتعرف على ظاهرة معينة تفصيلية ودقيقة، وهي الدراسات التي تتضمن دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو مجموعة من الأحداث ، والمنهج الوصفي التحليلي هو الذي يعرف بأنه من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظواهر أو موضوع محدد أو فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية ربما تنسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة³ وباستخدام هذا المنهج نكشف الجوانب ونحدد العلاقات بين العناصر أي وصف ما هو موجود من نصوص قانونية تشريعية صادرة بالجزائر سنة 2023، ودراستها ومعالجتها من زوايا مختلفة.

4-مجتمع البحث وعينته : يعتبر مجتمع البحث كل هو مفردات الظاهرة التي نريد دراستها، اما العينة فهي اختيار جزء من مجتمع البحث على أن يكون ممثلا للمجتمع ومعبرا عن أهم خصائصه⁴ ، ولإختيار عينة تمثيلية للدراسة اعتمدنا على المعاينة القصدية بحيث تكون عملية الاختيار من المجتمع

الأصلي عملية مشترطة بشروط تحدد الأفراد الذين تشتمل عليهم العينة المطلوبة⁵، اخترنا عينة حسب معايير معينة مقصودة طبقا لخصائص بحثية تتوفر في العينة ومفرداتها وتخدم أهداف البحث، وهذه العينة تتمثل في القوانين والنصوص الصادرة في سنة 2023 كقوانين جديدة ونافذة .

5- لمحة حول تطور المشهد الإعلامي في الجزائر وأهمية وضع قانون الإعلام 2023:

سنعرض للتطور القانوني لسياسية التشريع في الجزائر باختصار ، اذ شهد تنظيم النشاط الاعلامي الجزائري والتشريع للإعلام في الجزائر عدة مراحل يمكن تحديدها في أربع وهي:

- المرحلة الأولى من استعادة السيادة الوطنية في 5 جويلية 1962 إلى 19 جوان 1965؛
- المرحلة الثانية تبدأ من 19 جوان 1965 لتنتهي سنة 1979 مع تاريخ انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني الذي وافق الأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام،
- المرحلة الثالثة تبدأ من سنة 1979 وتنتهي في 1989 (ظهور أول قانون للإعلام 1982).
- المرحلة الرابعة، وتبدأ مع دستور 23 فيفري 1989⁶ الذي يفتح المجال للتعددية بعد أحداث أكتوبر 1988، والتي شهدت صدور قانون 07-09 في 03-أفريل 1990 وقانون الإعلام 2012 . هذه المرحلة لا تزال مستمرة كما شهدت قانون المتعلق بالسمعي البصري 2014، والمرسوم المتعلق بالنشاط على الانترنت 2020⁷، واخيرا قوانين النشاط المتعلق بالإعلام 2023 والخاص بالصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية والقانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري 2023.

هذه السياسة الاعلامية والمشهد الاعلامي تضمن ظهور عدة مراسيم ومشاريع اعلامية تنظيمية لكن من خلال هذا المقال سنركز فقط على القوانين الصادرة في عام 2023

7- أهداف القانون العضوي المتعلق بالإعلام 27 اوت 2023: ويأتي القانون كخطوة اصلاحية جديدة لسلسلة التشريعات الإعلامية في الجزائر. ونذكر من بين الجوانب التي نظمها القانون في ما يلي في دراسة تحليلية قانونية مختصرة:

- حدد القانون المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الاعلام وممارسته بحرية.
- نص القانون على سلطة لضبط الصحافة المكتوبة والالكترونية، وسلطة وطنية مستقلة لضبط السمعي البصري.
- نص القانون على ان يمارس نشاط الاعلام بحرية في اطار الأحكام الدستورية وهذا القانون العضوي والتشريع المعمول بهما في ظل احترام :
- الدين الاسلامي والمرجعية الدينية الوطنية و الديانات الاخرى
- الهوية الوطنية والثوابت والقيم الدينية والاخلاقية والثقافية للامة و السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني .
- متطلبات النظام والامن الدفاع الوطني مقومات ورموز الدولة
- كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية، - المصالح الاقتصادية للبلاد
- حق المواطن في إعلام كامل ونزيه وموضوعي، و سرية التحقيق الابتدائي والقضائي، و الطابع التعددي لتيارات الفكر والآراء. نجد القانون في مواده نص على ان ممارسة أنشطة الاعلام من طرف وسائل الاعلام المختلفة سواء

كانت : الهيئات العمومية ومؤسسات القطاع العمومي، او التابع للأحزاب السياسية و الجمعيات والتنظيمات النقابية في حدود ما تسمح به القوانين المنظمة لها او التي يملكها الاشخاص الطبيعيون من جنسية جزائرية فقط و الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الجزائري ويمتلك رأسها أشخاص طبيعية تتمتع بالجنسية الجزائرية فقط أو أشخاص معنوية خاضعة للقانون الجزائري ويتمتع مساهمها أو شركاؤها بالجنسية الجزائرية فقط. وتكون الأسهم المشار إليها في هذه المطية، "اسمية." "ضمن اهداف القانون بعدمواصلة قراءته قراءة تحليلية لأبوابه وفصوله المختلفة نجد انه من أهم أهدافه :

أولاً : تعزيز حرية الصحافة : نص القانون على حماية حرية الصحافة والتعبير، بما يتماشى مع المواثيق الدولية، مع إدراج آليات قانونية لضمان هذه الحرية دون المساس بالأمن القومي أو النظام العام.

ثانياً : مكافحة الأخبار الكاذبة : القانون يسلط الضوء على مسؤولية الصحفي ووسائل الإعلام في التحقق من المعلومات، وادرج عقوبات على نشر الأخبار الكاذبة أو التضليلية، لا سيما عبر المنصات الرقمية.

ثالثاً : تنظيم الصحافة الإلكترونية : خصص القانون فصلاً لتنظيم عمل الصحافة الإلكترونية، بما في ذلك التسجيل القانوني، شروط الممارسة، المسؤولية، وحق الرد . ويُعتبر هذا تطوراً مهماً نظراً للنشاط المتزايد لهذا النوع من الصحافة.

رابعاً : دور الدولة كمنظم : يعزز القانون من دور الدولة كهيئة منظمة للإعلام، من خلال هيئات رقابية تتابع مدى التزام وسائل الإعلام بالقانون . غير أن فعالية هذا الدور تبقى رهينة بمدى استقلالية وشفافية هذه الهيئات.

خامساً : حماية الصحفيين : أورد القانون ضمانات قانونية لحماية الصحفيين أثناء تأدية مهامهم، مثل الحق في الحصول على المعلومات، وعدم التعرض للمضايقات، مع التأكيد على التزامهم بأخلاقيات المهنة.

نجد ان قانون الإعلام نص على تمكين الصحفي من ممارسة نشاطه بعيداً عن الضغوطات والأخطار التي قد يتعرض لها، اذ نص على حماية القانون من خلال تجريم كل شكل من أشكال العنف أو الإهانة أثناء أو بمناسبة أداء مهامه، فضلاً عن إلزام الهيئة المستخدمة بإكتتاب تأمين خاص على كل صحفي يرسل إلى المناطق التي قد تعرض حياته للخطر ومنحه الحق في رفض العمل في غياب ذلك دون أن يشكل هذا الرفض إخلالاً بواجباته المهنية".

وحسب القانون نجد انه أقرّ في نصوص مواده على الزامية تدقيق الصحفي في المعلومة والتحقق من صحتها ومصدرها ومصداقياتها قبل نشرها، أو بثها عبر وسائل الإعلام مع تعزيز حقه في الولوج إلى المعلومة ، وحماية مصادره من خلال إقرار حقه في السر المهني وإلزام الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية بتسهيل ولوجه إلى المعلومة .

وتطرق الى ترقية جودة الخدمة الإعلامية من خلال ضبط المفاهيم الخاصة بالصحفي والنشاط الصحفي وصفة الصحفي المحترف"، علاوة على "استحداث مجلس أعلى لأداب وأخلاقيات المهنة تجمع تشكيلته بين نظام التعيين والانتخاب".

6- تحديات قوانين الاعلام الجزائرية لسنة 2023 للتحديات التكنولوجية الحديثة و الصحافة الالكترونية والسمعية البصرية :

نجد صدور قانون 2023 وأهمية وضعه ضمن ما قدمه من مواد وأبواب وفصول تنظم وسائل الاعلام ونشاطها، فالتوسع الهائل في استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام الرقمية، أصبح من الضروري تحديث الأطر القانونية التي تنظم قطاع وسائل الإعلام، بما يضمن التوازن بين حرية التعبير وضبط المحتوى بما يخدم المصلحة العامة ويحمي النظام العام. وآداب مهنة الصحافة ، فتم صدور اول قانون متعلق بالإعلام بتاريخ 27 أوت 2023 ، ليعكس اجتهاد المشرع الجزائري لتحديث قانون الاعلام بما يواكب التغيرات للوسيلة الاعلامية الرقمية .و استجابة لتحديات الإعلام الرقمي، و ما يتعلق بالصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الذي صدر بعده قانون يتعلق بتنظيمها وستتطرق اليه في عناصر المقال الموالية ، في ظل انتشار الأخبار الكاذبة والمحتويات التي تفتقد المقاييس المهنية⁸ .

7- قانون الصحافة المكتوبة والصحافة الالكترونية 2 ديسمبر 2023:

من خلال هذا العرض والتحليل القانوني والوصفي ، سنقدم شرحا حول الأحكام الجديدة التي جاء بها القانون الذي كرس النظام التصريحي فيما يخص الصحافة المكتوبة والإلكترونية، و تم النص على إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والالكترونية.

ركز القانون على إلزامية الإيداع القانوني، كما نظم ضمن مواده مسؤولية مدير النشر. و حقوق الصحفي والمؤسسة. و الضمانات القضائية في قضايا النشر والقذف.

اما بالنسبة للصحافة الالكترونية فنجد ضمن ابوابه وفصوله اهتمام المشرع الجزائري بتأطير الصحافة الالكترونية وبالتالي تطرق الى ادراج مواد جديدة اهمها فيما يتعلق بتعريف الصحيفة الرقمية كوسيلة إعلام دورية تُنشر عبر الإنترنت .و إلزام التسجيل والترخيص مثل الصحف الورقية. وتحديد المسؤولية القانونية عن المحتوى المنشور رقمياً. والتأكيد على احترام أخلاقيات المهنة حتى في الفضاء الرقمي.

كما نجد عدة نقاط اخرى تطرق لها القانون كمحاولة لتقنين فضاء مفتوح و وضع إطار قانوني للصحافة الإلكترونية يضمن حرية التعبير والحق في الاعلام ويمنع الفوضى الإعلامية. وتحقيق التكافؤ والتوازن بين المؤسسات الورقية والرقمية من حيث الالتزامات والمسؤوليات. وحماية الصحفيين.

وهذا لا يمنع من ان القوانين الصادرة في سنة 2023 انه تحتوي نسبة من الغموض في بعض المواد والمصطلحات مثل قوانين الاعلام الصادرة سابقا، و الرقابة على المحتويات الاعلامية مما يقيد حرية التعبير . ونخلص اهم النقاط التي تطرق اليها قانون الصحافة المكتوبة والالكترونية الصادر في 2023 في مايلي :

- أصبح إنشاء صحيفة مكتوبة أو إلكترونية يخضع لنظام التصريح، حيث يُقدم مدير النشر ملفاً إلى وزارة الاتصال، ويتضمن معلومات عن النشرية ، موضوعها، دوريتها، ومكان صدورها، بالإضافة إلى معلومات عن المؤسسة الناشرة ومصدر رأس مالها.

- الشروط الخاصة والصارمة لمدير النشر

- منع تمركز وسائل الإعلام

- ولضمان تعددية الآراء، يمنع القانون أي شخص طبيعي أو معنوي من امتلاك أو مراقبة أكثر من نشرة دورية أو صحيفة إلكترونية واحدة موجهة للإعلام العام.

- نص القانون على تشكيل واعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية، وهي هيئة مستقلة تتكون من 9 أعضاء يُعينهم رئيس الجمهورية. تُمنح هذه السلطة صلاحيات واسعة، منها مراقبة التمويل، ضبط النشاط الإشعاري، والتدخل لإعذار المخالفين أو إحالة القضايا إلى الجهات القضائية.

- كما تطرق لعقوبات مالية للمخالفين، فمثلا نجد ان القانون يعاقب كل من يُصدر نشرة دورية أو يُنشئ صحيفة إلكترونية دون القيام بإجراءات التصريح بغرامات مالية تتراوح بين 200,000 و 500,000 دينار جزائري.

8- قانون النشاط السمي البصري 2 ديسمبر 2023:

وبخصوص مجال السمي البصري، نجد انه تم تعديل ما يتعلق بسلطة ضبط السمي البصري بمنحها الطابع الخاص مع تكليفها، إضافة للمهام المنوطة بها، بمهمة ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمي البصري عبر الإنترنت، إلى جانب خدمات الاتصال السمي البصري التقليدية.

وتضمن القانون محاور متعددة تتعلق بتنظيم المجال، حماية الصحفيين، وضمانات قانونية لهم أثناء أداء مهامهم. ومن خلال القراءة القانونية لقانون النشاط السمي البصري وتحليله توصلنا الى ان :

يتحدث النص عن تعديل قانوني يمنح سلطة ضبط السمي البصري صلاحيات موسعة، من بينها:

- ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمي البصري.

- توسيع المهام لتشمل خدمات الإنترنت المرتبطة بالمحتوى السمي البصري.

ومن خلال القوانين سألقة الذكر نجد اخيرا ان القانون الجزائري للإعلام 2023 ، قد أطر الاعلام الرقمي والمنصات الإلكترونية، وبين كيفية إدارة وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى الإلكتروني، ونص على :

- استقلالية الإعلام: دور الهيئات التنظيمية في ضمان استقلالية الصحافة.

- الرقابة والتدخل الحكومي: مدى تأثير القانون على حرية الصحافة والتعبير.

- الضوابط القانونية: التحديات في تطبيق الضوابط على المحتوى الإعلامي.

9- التنظيم القانوني المالي والبشري لتطوير الإعلام وفقاً للقانون الاعلام 2023: تسليط الضوء على قوانين تمويل وتوجيه الإعلام الخاص.

نحن نعلم ان الإعلام العمومي يتمتع بدعم حكومي ، مما يضمن استمراريته. أما الإعلام الخاص، رغم التنظيم القانوني الجديد، يواجه تحديات مثل شروط التأسيس الصارمة، غرامات مالية، و التمويل الخارجي الذي لانعتبره قيود على المؤسسات الاعلامية الخاصة، حتى وان تُعيق نموه ومنافسته.

قانون الإعلام الجزائري 2023 حاول رسم قواعد متساوية بين الإعلام العمومي والخاص من الناحية الشكلية، لكنه لم يحقق توازناً حقيقياً بسبب الفوارق في الموارد والدعم المؤسسي¹¹. الإعلام العمومي يبقى أقوى بدعمه الحكومي،

بينما يواجه الإعلام الخاص قيوداً قانونية ومالية قد تحد من فعاليته. كما يواجه التشريع الاعلامي غياب قوانين واضحة لتنظيم الإشهار وتوزيعه يترك الباب مفتوحاً لعدم تكافؤ في الموارد المالية. كما منعت القوانين الصادرة في سنة 2023 المنظمة للإعلام في الجزائر تمركز الملكية لوسائل الاعلام، بالرغم من انه لا يؤثر على الإعلام العمومي الذي يملك دعم الدولة. كما وضعت القوانين السالفة الذكر قيود على التمويل والضغوط المحتملة على الإعلام الخاص تخلق تفاوتاً في القدرة على العمل بحرية ومستوى الجودة مقارنة بالإعلام العمومي.

- ملاحظات نقدية وتحليلية

- الغموض في المفاهيم:

استخدم القانون مفاهيم مثل "الأخبار الكاذبة" و"المحتوى الهدام" دون تحديد دقيق، ما قد يفتح الباب لتفسيرات واسعة أو تعسفية.

- التوازن بين الحرية والتنظيم:

بالرغم من أن القانون يسعى لتعزيز حرية الصحافة، إلا أن تركيزه الكبير على الضبط والمراقبة قد يُفهم على أنه تقييد غير مباشر لتلك الحرية.

- فعالية التطبيق:

نجاح القانون مرهون بمدى فعالية تطبيقه على أرض الواقع، وقدرة الهيئات المكلفة بمتابعته على العمل باستقلالية وشفافية.

- المواءمة مع المعايير الدولية:

بالرغم من أن المحكمة الدستورية أكدت على تطابق قانون الاعلام للدستور والمعايير الدولية، فإنه من الضروري أن يتماشى القانون مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لا سيما فيما يخص حرية التعبير وحقوق الإنسان¹².

- خلاصة وتوصيات:

ان القوانين الصادرة في سنة 2023 للإعلام، تمثل خطوة مهمة نحو تحديث المنظومة القانونية للصحافة الجزائرية وانعاش الخطط التشريعية بما يواكب التطورات الدولية والتكنولوجية، لكنه يبقى بحاجة إلى:

- مراجعة دورية لاستيعاب تطورات التكنولوجيا والإعلام الجديد.
- مرونة أكبر في التعامل مع الصحافة الرقمية الناشئة.
- إشراك المهنيين والصحافيين والمختصين في صياغة التعديلات لضمان التوازن بين الحرية والمسؤولية.
- يبقى يفتقد لروح القانون لعدم فعالية المؤسسات التي نص عنها خاصة فيما يتعلق بسلطة ضبط الصحافة المكتوبة والالكترونية.

الخاتمة:

إن قوانين الإعلام الجزائرية لسنة 2023، والتي نظمت كل من نشاط الاعلام، والصحافة المكتوبة والسمعية البصرية، فقد مثل خطوة قانونية مهمة نحو تحديث التشريعات الإعلامية في الجزائر، غير انه يجب ان تتضح معالم نصوصه ومواد وفصوله وابوابه وسلطاته التي نص عليها ومجلس اخلاقيات المهنة للصحفيين، و استقلالية الهيئات المطبقة له، والتوازن الذي يحققه بين الحرية والمسؤولية، فالتطبيق السليم لهذا القانون يتطلب إرادة سياسية حقيقية وضمانات دستورية لحماية حرية الصحافة. وتبقى التحديات التي تواجه المشهد الاعلامي الجزائري ترج الى بنية القوانين المظمة لوسائل الاعلام بالجزائر. كما يجب ان نشير الى التحدي الكبير الذي يتمثل في مواكبة التطور التكنولوجي بشكل كاف مثلاً الصحافة عبر منصات الفيديو أو بودكاست والذكاء الصناعي. كما يواجه التشريع الاعلامي غياب قوانين واضحة لتنظيم الإشهار والذي يعتبر احد التحديات التي يجب على المشرع النظر اليها،

المراجع:

- 1 - مورييس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف سعيد سعدون، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 98.
- 2 - لارامي، فالي برنار، البحث في عناصر منهجية، ترجمة: ميلود سفاري وآخرون، الزهراء، الخروب، 2004.
- 3 - عمار بوحوش، الذبيان محمود، مناهج البحث العلمي وطرق وإعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2001.
- 4 - جودة عطية، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه وأدواته وطرقه الإحصائية، عمان، دار الثقافة، عمان، 2000.
- 5 - عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 11.
- 6 - صالح بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية (1962 - 1988)، المجلة الجزائرية للاتصال، مجموعة من الاساتذة، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، العدد 10، 1995، ص 139.
- 7 - كما صدر مرسوم التنفيذي رقم 332/20 المؤرخ في 22 نوفمبر الخاص بكيفيات ممارسة الاعلام عبر الانترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الالكتروني
- 8 - قانون الاعلام العضوي رقم 23-14 الصادر ب 27 اوت 2023 المتعلق بالإعلام
- 9 - قانون رقم 23-19 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق ل 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية
- 10 - قانون رقم 23-20 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالنشاط السمعي البصري.

الهوامش:

- 1 - مورييس انجريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف سعيد سعدون، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 98.
- 2 - لارامي، فالي برنار، البحث في عناصر منهجية، ترجمة: ميلود سفاري وآخرون، الزهراء، الخروب، 2004، ص 29.
- 3 - عمار بوحوش، الذيان محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2001، ص 183.
- 4 - جودة عطية، أساليب البحث العلمي، مفاهيمه وأدواته وطرقه الإحصائية، عمان، دار الثقافة، عمان، 2000، ص 43.
- 5 - عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 11.
- 6 - صالح بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية (1962 - 1988)، المجلة الجزائرية للاتصال، مجموعة من الاساتذة، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، العدد 10، 1995، ص 139.
- 2- كما صدر مرسوم التنفيذي رقم 332/20 المؤرخ في 22 نوفمبر الخاص بكيفيات ممارسة الاعلام عبر الانترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الالكتروني
- 8 - قانون الاعلام العضوي رقم 23-14 الصادر ب 27 اوت 2023 المتعلق بالاعلام
- 9 - قانون رقم 23-19 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق ل 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية
- 10 - قانون رقم 23-20 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 2 ديسمبر سنة 2023، يتعلق بالنشاط السمعي البصري
- 11 - قانون الاعلام العضوي رقم 23-14 الصادر ب 27 اوت 2023 المتعلق بالاعلام
- 12 - قانون الاعلام العضوي رقم 23-14 الصادر ب 27 اوت 2023 المتعلق بالاعلام